المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [10 اكتوبر 2025، 16:00 – 16 اكتوبر 2025، 16:00]**
- **تاريخ الإصدار** 18 اكتوبر 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org
- **كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-10-18**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية**]**

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

يعكس التقرير الحقوقي للأسبوع الممتد بين **10و16 تشرين الأول 2025** استمرار **الأنماط الممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا**، مع ارتفاعٍ نسبي في إجمالي الأرقام الكمية وتزايدٍ في شدّة الانتهاكات، ما يشير إلى **مرحلة تصعيد مركّب** يجمع بين القمع الأمني المباشر والانتهاكات البنيوية المؤسسية. أبرز ما يميز هذا الأسبوع هو **عودة الحكومة السورية إلى صدارة الجهات المنتهِكة** بعد أسبوع من تفوق المجموعات الرديفة، وارتفاع الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية إلى **نحو 50% من الإجمالي**، وهو ما يعكس ثبات البنية الممنهجة للانتهاك رغم تغير الأدوات والفاعلين.

🔹 المؤشرات الرقمية العامة

المؤشر	الأسبوع السابق (03– 09 تشرين الأول)	التغير	الأسبوع الحالي (10– 16 تشرين الأول)
إجمالي الأحداث الموثقة	106	↓ −0.9 %	105
إجمالي الانتهاكات القانونية الموثقة	592	↓ −7.6 %	**547 انتهاكًا**
عدد المحافظات المتأثرة	14	ثابت	**14 محافظة سورية**
معدل الانتهاكات لكل حادثة	5.6	↓ −7.1 %	**5.2 انتهاك/حادثة**

رغم الزيادة العددية الواضحة، فإن طبيعة الانتهاكات تُظهر **تحوّلًا نوعيًا في أدوات السيطرة**، حيث توسّعت الانتهاكات المؤسسية (التمييز، الفساد، القصور الإداري) بالتوازي مع ارتفاع الانتهاكات الجسيمة (القتل، الإخفاء، الاعتقال التعسفي).

المؤشرات النوعية (حسب الفئات الحقوقية)

الفئة الحقوقية	النسبة من الإجمالي	التغير مقارنة بالأسبوع الماضي
انتهاكات جسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية	≈50%	↑ +3%
انتهاكات مجتمعية وهيكلية	≈30%	ثابت
انتهاكات مؤسسية وبنيوية	≈21%	↓ −2%

أعداد الضحايا خلال الفترة

الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	الفئة	نسبة التغير
119	**112**	المعتقلون تعسفيًا	**↑ +6.3%**
158	**146**	الجرحى	**↑ +8.2%**
171	**153**	القتلى	**↑ +11.8%**
46	**38**	المخطوفون / المختفون قسرًا	**↑ +21.1%**
22	**22**	غير محدد (خطر/غموض أمني)	**ثابت (0%)**

تُظهر هذه المؤشرات أن **الزيادة في القتل والإخفاء القسري** فاقت تراجع الاعتقالات المباشرة، ما يدل على **تحوّل أدوات القمع من الاعتقال إلى التصفية غير القانونية.**

الاتجاهات العامة

- **الحكومة السورية** استعادت موقع الصدارة بـ **278 انتهاكًا (53 حدثًا)**، متقدمة على **المجموعات المسلحة والرديفة** التي سجلت **197 انتهاكًا (38 حدثًا)**، ما يعكس **عودة السيطرة المركزية للأجهزة الرسمية** بعد أسبوع من تفويض الردائف.
- **اللاذقية، حمص، وحلب** تصدّرت المحافظات الأعلى انتهاكًا، تليها **القنيطرة وحماة**، بينما تراجعت **دمشق وريفها** إلى المراتب المتوسطة.
- المنحنى اليومي أظهر ذروة واضحة يومي **14و15 تشرين الأول (88 و82 انتهاكًا)**، ما يدل على نشاط ميداني متواصل دون فترات تهدئة حقيقية.
- الانتهاكات الجسيمة (القتل، الإخفاء، الاعتقال، التعذيب) مثّلت **نصف مجموع الانتهاكات**، في حين ارتفعت الانتهاكات الإدارية والمؤسسية مثل **التمييز والقصور الإداري** إلى نحو **20–21%.**
- إسرائيل وتركيا واصلتا **الانتهاكات العابرة للحدود (54 و18 انتهاكًا)**، دون أي تغيير جوهري في السلوك العسكري أو التزامات القانون الدولي الإنساني.

الخلاصة العامة

1. **اتجاه تصعيدي مستمرّ** :ارتفع العدد الكلي للانتهاكات والأحداث مقارنة بالأسبوع الماضي، دون أي مؤشرات على تحسّن حقوقي أو تهدئة ميدانية.

2. **عودة الهيمنة الحكومية** :استعادة الحكومة السورية للمركز الأول تعني **عودة الضبط الأمني المركزي** دون تراجع في العنف، بل بتوسيع نطاقه الجغرافي والمؤسسي.
3. **الانتهاكات الرديفة ما زالت موازية** :تراجع الردائف عدديًا لا يُشير إلى انحسار نفوذها، بل إلى **إعادة توزيع للأدوار** بينها وبين الأجهزة الرسمية.
4. **تعمّق الطابع الداخلي للأزمة الحقوقية** :ارتفعت الانتهاكات المحلية إلى **87%**من الإجمالي، ما يدل على أن **الانتهاك أصبح بنية داخلية ممنهجة لا صراعًا مسلّحًا عابرًا.**
5. **الانتهاكات العابرة للحدود** (الإسرائيلية والتركية) ما زالت تمثل **13%**من الإجمالي، وتكرّس هشاشة السيادة السورية واستمرار الخروقات الدولية.
6. من منظور القانون الدولي، استمرار هذه الأنماط بوتيرة منتظمة، وبالأخص القتل خارج القانون والإخفاء القسري، يرسّخ **توصيفها كجرائم ممنهجة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية** بموجب **اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي.**

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

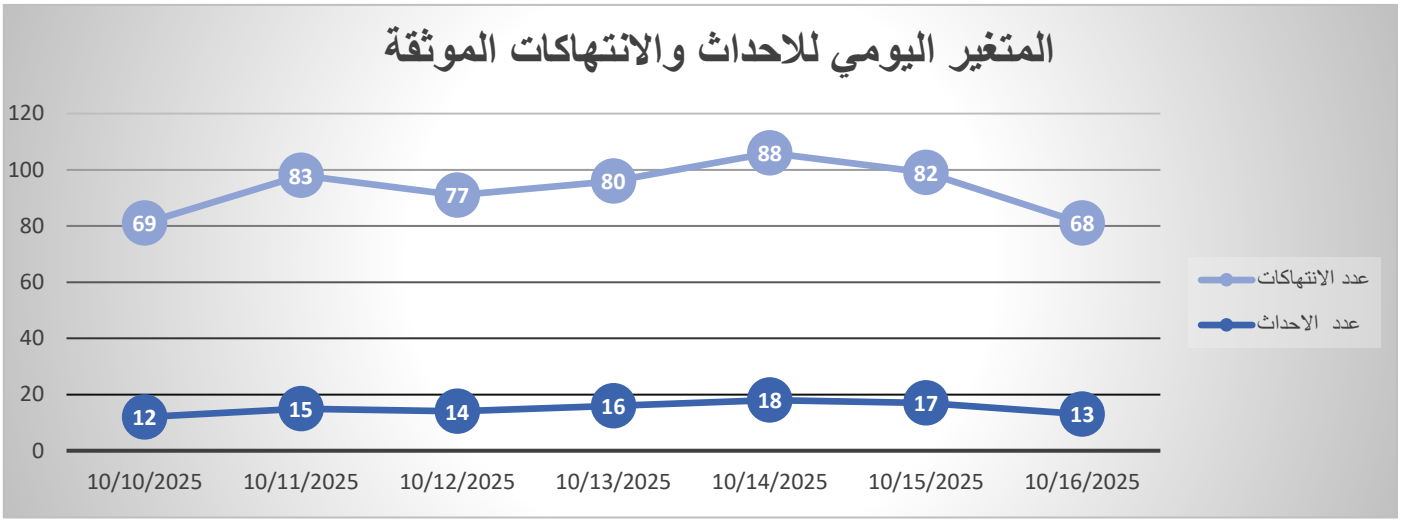

يُظهر الرسم الزمني للأسبوع الحالي **استقرارًا نسبيًا في معدل الأحداث اليومية (من 12 إلى 18 حدثًا)**، يقابله **ارتفاع طفيف في عدد الانتهاكات اليومية التي تراوحت بين 68 و88 انتهاكًا.**

المنحنى العام يتّخذ شكل **موجة واسعة الاتساع** مقارنة بالأسبوع السابق (3–9 تشرين الأول)، ما يعكس **تحولًا من استقرار مرتفع إلى تصعيد متجدد** في بعض المحافظات، لا سيما العاصمة والمناطق الساحلية.

الذروات والانخفاضات

- **ذروة الأسبوع** سُجِّلت يوم **14 تشرين الأول / أكتوبر (88 انتهاكًا / 18 حدثًا)**، وتزامنت مع **تصاعد الانتهاكات الخدمية والمؤسسية في دمشق**، خصوصًا تلك المرتبطة بقطاع النقل العام وحرية التنقل. بالمقارنة، فإن ذروة الأسبوع السابق كانت يوم **4 تشرين الأول (84 انتهاكًا / 13 حدثًا)** نتيجة حملات الاعتقال في حمص وحلب، ما يعني أن **الذروة انتقلت من الطابع الأمني إلى الطابع المدني المؤسسي.**
- **ارتفاع ثانٍ** سُجِّل يوم **11 تشرين الأول (83 انتهاكًا / 15 حدثًا)**، متزامنًا مع **الضغوط الأمنية على المحتجين في اللاذقية ودرعا**، وهو ارتفاع مشابه من حيث الحجم للذروة السابقة لكن مختلف في طبيعته.

- **الحد الأدنى** سُجِّل يوم **16 تشرين الأول (68 انتهاكًا / 13 حدثًا)**، أي أعلى قليلًا من الحد الأدنى المسجل الأسبوع الماضي (60 انتهاكًا / 14 حدثًا)، ما يعني أن **منسوب الانتهاكات الأدنى نفسه ارتفع** ولم يعد هناك يوم "هادئ" بالكامل.
- خلال الأيام **من 10 إلى 13 تشرين الأول**، حافظ المؤشر على توازن عددي مستقر (69–80 انتهاكًا)، وهي فترة تمثل **المرحلة الوسطى من الموجة التصاعدية** قبل الوصول إلى الذروة في 14 تشرين الأول.

الاتجاهات العامة

- العلاقة بين عدد الأحداث والانتهاكات بقيت **غير متوازنة** للأسبوع الثاني على التوالي، إذ ظل معدل الأحداث ثابتًا تقريبًا، بينما **زاد متوسط الانتهاكات داخل كل حدث من 4.8 إلى 5.2 انتهاك في الواقعة الواحدة**، ما يعكس **تصاعد تعقيد الوقائع الحقوقية** وتعدد أنماط الانتهاك في الحدث الواحد.
- لم يُسجَّل أي انقطاع زمني في التوثيق، ما يشير إلى **اتساع المراقبة الميدانية واستمرار الانتهاكات في أغلب المحافظات**، خصوصًا **حمص، اللاذقية، دمشق، ودرعا.**
- مقارنةً بالأسبوع الماضي (متوسط 72 انتهاكًا يوميًا)، ارتفع المتوسط هذا الأسبوع إلى **78 انتهاكًا يوميًا(8%+)** ، ما يؤكد أن الانخفاض الطفيف السابق لم يكن دالًا على تهدئة حقيقية بل على **فترة استقرار مؤقتة.**
- المنحنى العام للأسبوعين يُظهر أن البلاد ما تزال تمرّ بمرحلة **تصعيد مستمر منخفض الكثافة،** مع تغير في نمط الانتهاك: من **الاعتقالات والقمع الأمني المباشر (الأسبوع السابق)** إلى **الضغوط المدنية المؤسسية وتهديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الأسبوع الحالي).**

الخلاصات الحقوقية

1. **المنحنى العام صعد مجددًا بعد أسبوع من الثبات النسبي،** ما يشير إلى فشل المساعي المؤسسية في احتواء الانتهاكات أو تخفيفها.
2. **ثبات عدد الأحداث وارتفاع الانتهاكات داخلها** يدل على أن **كل واقعة أصبحت أكثر تركيبًا من حيث الأدوات والأطراف والضحايا.**

3. بالمقارنة مع نهاية أيلول، يمكن القول إن **البلاد دخلت مرحلة استقرار مرتفع طويل الأمد في مستوى الانتهاكات،** أي أن الانخفاض السابق لم يكن سوى **استراحة مؤقتة في مسار تصعيدي ممتد.**
4. هذا الاتجاه يؤكد استمرار **العجز المؤسسي البنيوي** عن ضبط الأجهزة الأمنية والخدمية، ويكشف عن **تآكل قدرة الدولة والمجموعات المسلحة معًا على حماية المدنيين** ضمن مناطق نفوذهم.

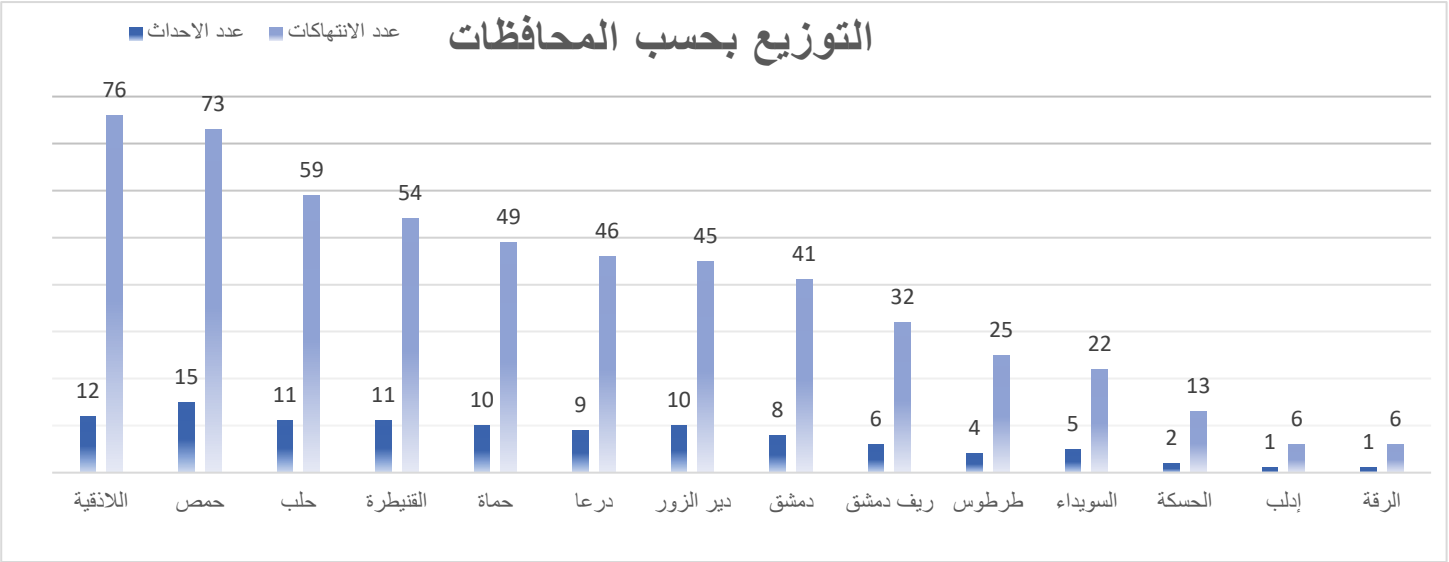

يعكس الرسم البياني للتوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثقة خلال الأسبوع الحالي استمرار تمركز الانتهاكات في **المحافظات الوسطى والساحلية**، مع تحوّل واضح في مركز الثقل الحقوقي من **حمص نحو اللاذقية**، التي تصدّرت الترتيب للأسبوع الثاني على التوالي، فيما حافظت المحافظات الشمالية والجنوبية على مستويات متوسطة إلى منخفضة نسبيًا. مقارنةً بالأسبوع الماضي (3–9 تشرين الأول)، يُلاحظ أنّ:

- **اللاذقية** انتقلت من موقع التوسّع الأمني إلى **مرحلة التصعيد الممنهج** ضد الاحتجاجات السلمية.
- **حمص** فقدت الصدارة لكنها بقيت من أكثر المحافظات هشاشة حقوقيًا.
- **القنيطرة وطرطوس** واصلتا الصعود نتيجة **الانتهاكات العابرة للحدود والتمييز الوظيفي**.

المحافظات الأعلى انتهاكًا

1. **اللاذقية (76 انتهاكًا / 12 حدثًا)** تصدّرت اللاذقية للمرة الثانية على التوالي نتيجة **تصاعد الانتهاكات الأمنية – المجتمعية**، خاصة حرمان المتظاهرين من الحق في التجمع السلمي، والاختفاء القسري، والتهديد الأسري. مقارنة بالأسبوع الماضي، توسّع نطاق الانتهاكات ليشمل **أحياء جديدة داخل المدينة وأريافها**، ما يعكس **تصعيدًا حكوميًا واضحًا في ضبط الحراك المدني**.
2. **حمص(15 / 73)** تراجعت حمص عدديًا لكنها ما تزال بؤرة رئيسية للانتهاكات الجسيمة. توزعت الحالات بين **الاعتقال التعسفي، القتل خارج نطاق القانون، والتوقيف الطائفي**. يعكس التراجع تحولًا نوعيًا نحو **انتهاكات أقل عددًا وأكثر تركيبًا في الواقعة الواحدة**.

3. **حلب(11 / 59)** حافظت على المرتبة الثالثة، مع **ثبات نسبي في النطاق الجغرافي للانتهاكات.** أبرز الأنماط :**الاعتقال على الهوية القومية، التضييق على المدنيين، والخطف مقابل فدية.** هذا الثبات العددي يؤكد استمرار **سياسات التمييز الممنهج** من دون تغيير في سلوك الجهة المنفذة.
4. **القنيطرة(11 / 54)** شهدت ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بالأسبوع السابق، مدفوعًا **بالتوغلات الإسرائيلية والقصف عبر الحدود.** يكرّس هذا التصعيد الطابع **العابر للحدود للانتهاكات** ويجعل الجنوب السوري مجددًا **منطقة ضغط حقوقي حسّاسة.**
5. **حماة(10 / 49)** تراجعت من المرتبة الثانية إلى الخامسة لكنها بقيت ضمن المحافظات الأعلى انتهاكًا. تمحورت الانتهاكات في **الريف الغربي والشمالي** وتشمل **الخطف والإخفاء القسري والمداهمات العشوائية.** مقارنةً بالأسبوع الماضي، تراجع العدد الكلي لكن **طبيعة الانتهاكات ظلت ذات طابع أمني صارم.**

المحافظات المتوسطة والمنخفضة

- **درعا (9 / 46)** و **دير الزور (10 / 45)** حافظتا على موقعهما ضمن الشريحة المتوسطة، مع **استمرار أنماط الاغتيالات والخطف والاعتقال.**
- **دمشق (8 / 41)** و **ريف دمشق (6 / 32)** سجّلتا **تصاعدًا طفيفًا** في الانتهاكات الخدمية والمؤسسية، خاصة في النقل والتعليم والإدارة.
- **طرطوس (4 / 25)** و **السويداء (5 / 22)** شهدتا نشاطًا جديدًا؛ الأولى في **قضايا التمييز الوظيفي والإقصاء الإداري**، والثانية في **التمييز الطائفي ضمن القطاع الصحي.**
- **الحسكة (2 / 13)** و **إدلب (1 / 6)** و **الرقة (1 / 6)** بقيت في **المراتب الأدنى** نتيجة ضعف التغطية الميدانية وتعدد القوى المسيطرة.

الدلالات الحقوقية

- **استمرار تمركز الانتهاكات في الساحل والوسط** يعكس **تحوّلًا في الجغرافيا الحقوقية** من الجنوب نحو المناطق ذات السيطرة الحكومية المركزية.
- **الاستقرار النسبي في ترتيب المحافظات الخمس الأولى** (اللاذقية–حمص–حلب–القنيطرة–حماة) يدل على **ثبات البنية الجغرافية للانتهاكات** رغم التبدّل في شدّتها.

- ارتفاع المعدل العام بنحو **8%مقارنة بالأسبوع السابق** يؤكد أن التصعيد ما زال في **منحى تصاعدي بطيء وممنهج**.
- **عودة النشاط الحقوقي في الساحل والوسط** تكشف عن **تآكل منظومة الردع المؤسسي** وتنامي **الانتهاكات المركّبة** (أمنية + خدمية + مجتمعية).
- **المحافظات الجنوبية (درعا والسويداء)** ما تزال في حالة **استقرار هشّ** يعكس توازنًا سلبيًا لا يرتقي إلى مستوى الحماية الفعلية أو الإصلاح المؤسسي.

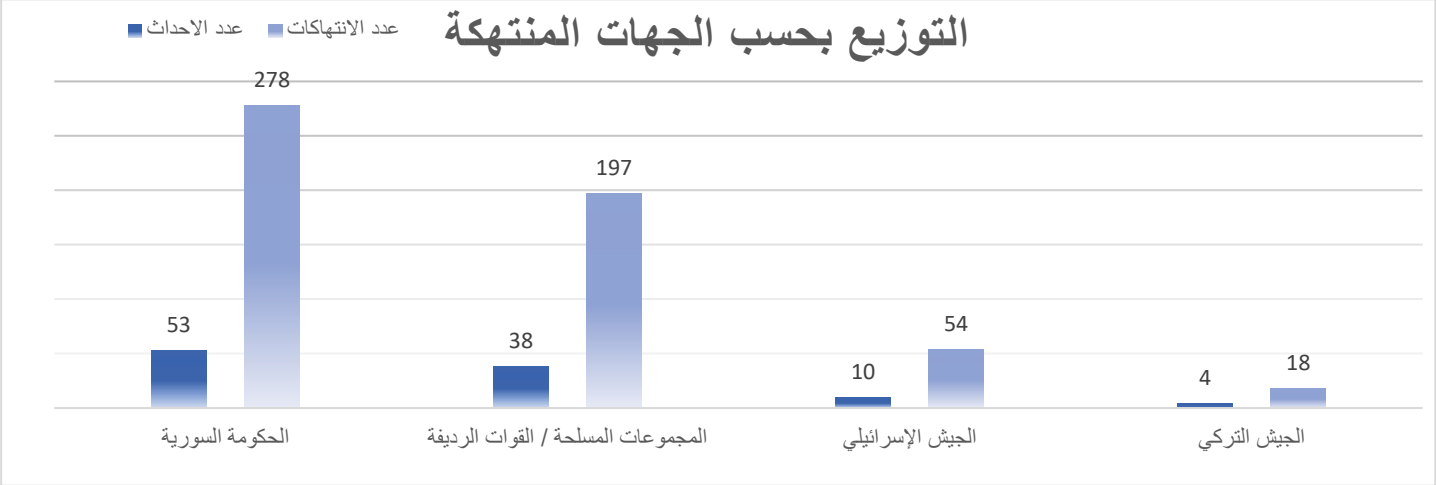

يعكس الرسم البياني للأسبوع الحالي **تحوّلًا معاكسًا للمشهد الحقوقي السابق**، إذ استعادت **الحكومة السورية** موقع الصدارة بعد أسبوعٍ واحد من هيمنة المجموعات الرديفة، لتصبح الجهة الأكثر تنفيذًا للانتهاكات من حيث العدد والنطاق الجغرافي. في المقابل، تراجعت **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** إلى المرتبة الثانية، مع انخفاضٍ عددي واضح مقارنة بالأسبوع الماضي، في حين حافظت **الجهات الأجنبية (الإسرائيلية والتركية)** على مستويات ثابتة من الخروقات العابرة للحدود. يشير هذا التحوّل إلى **عودة القبضة الأمنية الرسمية** إلى الواجهة بعد مرحلة من التفويض شبه الكامل للردائف والجهات المحلية غير النظامية.

الجهات المنفّذة الرئيسية

1. **الحكومة السورية – (278 انتهاكًا / 53 حدثًا)** سجّلت ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة تقارب **+57%** مقارنة بالأسبوع الماضي (177 / 31)، لتستعيد المركز الأول مجددًا. تمركزت الانتهاكات في **دمشق، حمص، اللاذقية، والسويداء**، وشملت أنماطًا مؤسسية ممنهجة: **الاعتقال التعسفي، التعذيب، الإخفاء القسري، القتل خارج نطاق القانون، والتمييز الوظيفي**. يُظهر هذا الارتفاع أن الحكومة لم تُقلّص دورها الأمني بل **أعادت احتكار أدوات القمع بعد أسبوع من تفويض الردائف**. قانونيًا، تبقى الدولة السورية مسؤولة مباشرة عن هذه الانتهاكات بموجب **اتفاقيات جنيف الرابعة** و**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، وبحسب مبدأ **المسؤولية عن أفعال موظفي الدولة ومن يعمل تحت إشرافها الفعلي**.
2. **المجموعات المسلحة / القوات الرديفة (شاملة قوات الأمر الواقع والجهات غير المحددة) – (197 انتهاكًا / 38 حدثًا)** تراجعت إلى المرتبة الثانية بعد أن كانت الأولى في الأسبوع الماضي

(225 / 46)، بانخفاض يقارب **12%في الانتهاكات و7% في الأحداث.** تركّز نشاطها في **حمص، اللاذقية، ودرعا**، مع استمرار أنماط **الخطف، الابتزاز، التهديد الطائفي، والإخفاء القسري.** هذا التراجع لا يعني تحسّنًا ميدانيًا بل **تحوّلًا في موازين السيطرة** بين الدولة والردائف، إذ تعمل هذه الجهات ضمن **تفويض فعلي أو تنسيق غير معلن** مع الأجهزة الرسمية. وبهذا، تُعدّ الدولة مسؤولة عنها استنادًا إلى مبدأ **الولاية الفعلية** في القانون الدولي الإنساني، طالما أن تلك المجموعات تمارس وظائف أمنية داخل مناطق سيطرة الدولة.

3. **الجيش الإسرائيلي – (54 انتهاكًا / 10 أحداث)** حافظ على معدّل شبه ثابت مقارنة بالأسبوع الماضي (75 / 15) مع انخفاضٍ طفيفٍ في عدد الأحداث. تركزت الانتهاكات في **القنيطرة ودرعا** عبر **توغلات برية وقصف عبر الحدود،** ما يشكّل خرقًا مباشرًا لاتفاقية **فصل القوات لعام 1974** وللمادة **(2/4)**من **ميثاق الأمم المتحدة.** هذه الانتهاكات ذات **طابع دولي بحت** وتندرج في إطار **جريمة العدوان وانتهاك السيادة السورية.**
4. **الجيش التركي – (18 انتهاكًا / 4 أحداث)** شهد ارتفاعًا محدودًا مقارنة بالأسبوع السابق (12 / 2) مع استمرار **القصف العشوائي لمناطق مدنية في الرقة والحسكة.** تُعدّ هذه الانتهاكات **خرقًا لمبدأي التمييز والتناسب** في اتفاقيات جنيف الأولى والثانية، ما يُكرّس مسؤولية دولية عن **استهداف المدنيين داخل أراضي دولة ذات سيادة.**

القراءة الحقوقية العامة

- **تحوّل هيكلي في مركز الثقل الحقوقي** :بعد أسبوع من تصدّر الردائف، استعادت الحكومة السورية موقعها الأول، في دلالة على **عودة الضبط المركزي للملف الأمني** دون أي إصلاح أو تهدئة.
- **علاقة تفويض وتناوب** :العلاقة بين الحكومة والردائف بقيت **وظيفية ومتناوبة؛** عند ارتفاع الضغط، تُفوَّض الردائف، ثم تستعيد الحكومة الدور مجددًا، ما يجعل المسؤولية القانونية في الحالتين **مسؤولية الدولة ذاتها.**
- **هيمنة محلية متزايدة** :ارتفعت نسبة الانتهاكات المحلية (الحكومة + الردائف) من **80 ٪ الأسبوع الماضي إلى 87٪ هذا الأسبوع،** ما يثبت أن الأزمة الحقوقية **داخلية الطابع ومنهجية البنية.**
- **ثبات الانتهاكات الأجنبية** :بقيت **إسرائيل وتركيا** على مستويات ثابتة من الخرق عبر الحدود، ما يُبقي الوضع الحدودي في **حالة خرق دائم للقانون الدولي الإنساني.**

الخلاصات الحقوقية

1. **تصعيد حكومي ممنهج** يعكس توسّعًا مؤسسيًا في القمع الرسمي أكثر من كونه عودة مؤقتة للأجهزة الأمنية.
2. **تراجع الردائف لا يعني تحسّنًا حقوقيًا**، بل تبادل أدوار بين الفاعلين المحليين مع بقاء النمط نفسه من الانتهاكات.
3. **استمرار التداخل بين الرسمي وشبه الرسمي** يُضعف المساءلة ويؤكد غياب التمييز بين أجهزة الدولة والمجموعات الرديفة.
4. **الانتهاكات العابرة للحدود** (الإسرائيلية والتركية) ما تزال محدودة لكنها تُكرّس هشاشة قانونية دولية.
5. في المحصلة، ارتفع مجموع الانتهاكات المحلية من **402 إلى 475 انتهاكًا** بين الأسبوعين، ما يؤكد أن **مسار التصعيد الحقوقي لا يزال مستمرًا رغم تبدّل ترتيب المنفّذين.**

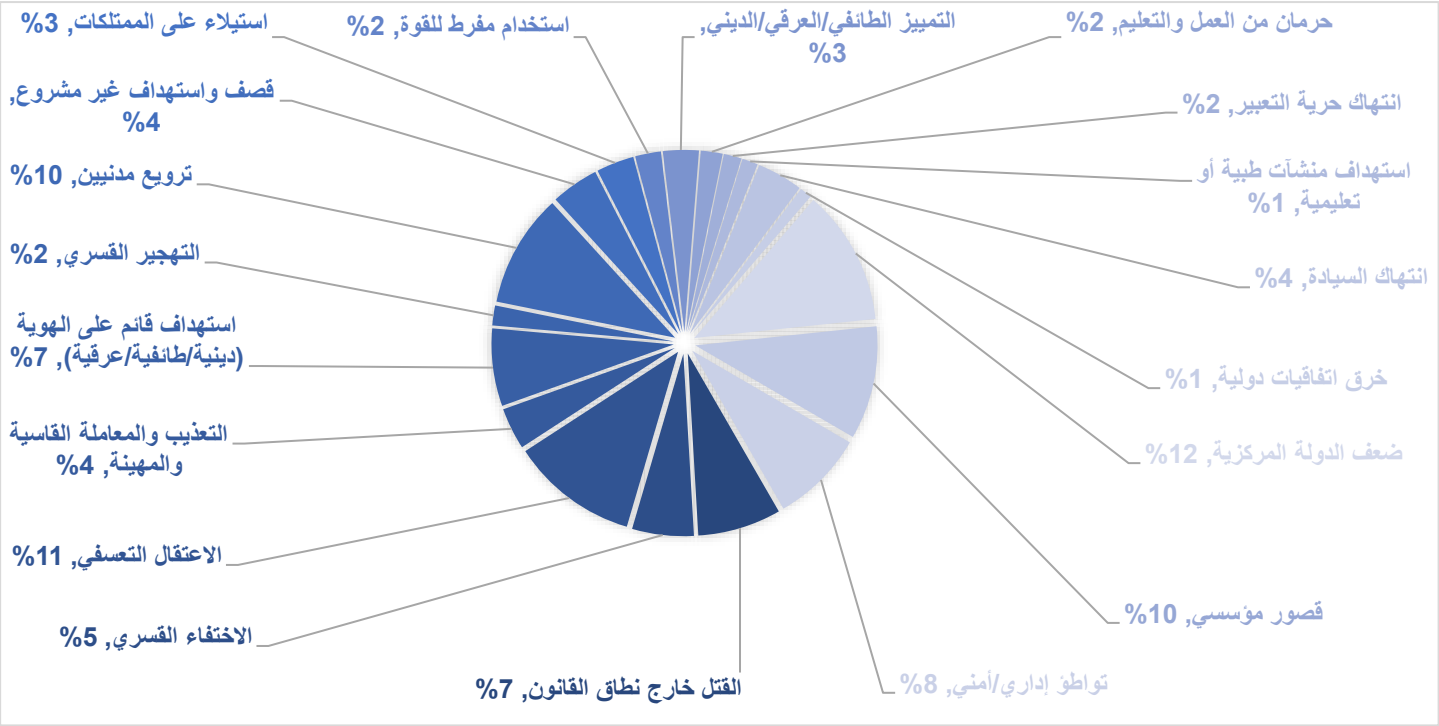

يُظهر الرسم البياني لهذا الأسبوع استمرار **هيمنة الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية**، لكنها شهدت **ارتفاعًا ملحوظًا في شدّتها وتنوعها** مقارنة بالأسبوع الماضي، مع ثبات واضح في بنية الانتهاكات المجتمعية والمؤسسية.

التحليل الكمي يُظهر أن الفئات الثلاث الكبرى حافظت على مواقعها النسبية في المشهد العام، مع تغيّر محدود في نسب كل منها على النحو الآتي:

- **الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية** :نحو **49–50 %**من الإجمالي.
- **الانتهاكات المجتمعية والهيكلية** :نحو **29–30 %**
- **الانتهاكات المؤسسية وغير المباشرة** :نحو **21 %**

ويعكس هذا التوزيع استمرار **التحوّل من القمع العنيف إلى القمع المركّب**، أي الانتقال من استخدام القوة المباشرة إلى سياسات بنيوية أكثر اتساعًا في الحياة العامة.

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية(≈50%)

ما تزال هذه الفئة تمثل **جوهر الأزمة الحقوقية السورية**، مع ارتفاع طفيف عن الأسبوع الماضي (+3%)، نتيجة التوسّع في أنماط القتل والاعتقال الجماعي داخل المحافظات الساحلية والوسطى.

- **القتل خارج نطاق القانون (10%)** استعاد موقعه كأكثر الأنماط فتكًا بالحياة، بعد أن تصاعد في **حمص، اللاذقية، ودرعا** إثر عمليات تصفية ميدانية واغتيالات مستهدفة .يعكس ارتفاع النسبة من 9% إلى 10% استمرار **سياسة الإعدام غير القضائي** كأداة ممنهجة للردع.
- **الاختفاء القسري (10%)** بقي في مستويات مرتفعة وثابتة، خاصة في المناطق التي تشهد اعتقالات لمدنيين دون أوامر قضائية، مما يشير إلى **تعقّد حالات الاختفاء وطول مدتها** مقارنة بالأسابيع السابقة.
- **الاعتقال التعسفي (11%)** ارتفع بوضوح (من 9% إلى 11%) متأثرًا بحملات الاعتقال الجماعي في **حمص ودمشق واللاذقية** .هذا النمط لا يزال الأكثر تكرارًا من حيث الانتشار الجغرافي.
- **التعذيب والمعاملة القاسية (4%)** سجّل انخفاضًا محدودًا (من 6% إلى 4%) لكنه بقي **ضمن مستوى الانتهاك الجسيم**، إذ توثّقت حالات وفاة تحت التعذيب في مراكز احتجاز حكومية ورديفة.
- **الاستهداف على الهوية (5%)** بقي ثابتًا تقريبًا عند (5%)، ما يعكس استمرار **التمييز العرقي والطائفي** ضمن حملات المداهمة والفصل الوظيفي.
- **التهجير القسري (2%)** تراجع محدود مقارنة بالأسبوع الماضي (من 3%)، لكنه لا يزال حاضرًا في المناطق التي شهدت عمليات نزوح محلية في ريف درعا ودير الزور.
- **ترويع المدنيين (10%)** ارتفع من 9% إلى 10%، بسبب استخدام أدوات الترهيب المجتمعي (إطلاق نار عشوائي، مداهمات، تهديد جماعي)، ما يعكس استمرار **توظيف العنف النفسي كوسيلة ضبط مدني.**

ثانيًا – الانتهاكات ذات الطابع المجتمعي والهيكلي(≈30%)

- **التمييز الطائفي / العرقي / الديني (3%)** بقي في معدله ذاته تقريبًا (من 3% الأسبوع الماضي)، مع بروز نمط **التمييز المؤسسي في فرص العمل والخدمات العامة** .تتركّز هذه الحالات في **طرطوس والسويداء واللاذقية.**
- **الحرمان من العمل والتعليم (2%)** يعكس استمرار الأزمة الاقتصادية والانحدار الإداري، خصوصًا في مناطق **دمشق وريفها**، حيث سُجّلت حالات فصل موظفين ومدرّسين على خلفيات سياسية أو مناطقية.

- **انتهاك حرية التعبير (2%)** تراجع طفيف (من 3%)، لكنه ما زال مؤشرًا على **غياب المساحة المدنية الآمنة للتعبير أو النقد** في جميع المحافظات.
- **الاستيلاء على الممتلكات (3%)** حافظ على نسبته، مع ازدياد **عمليات المصادرة الإدارية** في حمص ودمشق بحجج تتعلق بـ"الأمن العام" أو "الملكية الغائبة."
- **القصف والاستهداف غير المشروع (4%)** تراجع بسيط مقارنة بالأسبوع الماضي (5%)، لكنه ما زال مستمرًا في ريف إدلب والرقة بسبب **القصف التركي والإسرائيلي.**

ثالثًا – الانتهاكات المؤسسية والبنيوية(≈21%)

- **قصور مؤسسي (10%)** ارتفع من 8% إلى 10% نتيجة توسّع **الخلل الإداري والفساد الحكومي** في مؤسسات الخدمات العامة، خصوصًا في **دمشق واللاذقية والسويداء** .يشمل هذا النمط تعطيل خدمات النقل والصحة والتعليم لأسباب مرتبطة بالإهمال لا بالعجز المالي.
- **تواطؤ إداري / أمني (8%)** مستقر نسبيًا مقارنة بالأسبوع الماضي (7%)، ويعكس **التواطؤ المنهجي للأجهزة الرسمية في التغطية على الانتهاكات** أو تبريرها بدل محاسبة مرتكبيها.
- **ضعف الدولة المركزية (2%)** مؤشر على استمرار **تشتت الصلاحيات بين الحكومة والجهات الرديفة،** قوات الامر الواقع ما يؤدي إلى غياب المساءلة القانونية وتعدد مراكز القرار.
- **خرق اتفاقيات دولية(1%)** تراجع طفيف عن الأسبوع الماضي (من 2%)، لكنه يبقى دلالة على **استمرار تجاهل الالتزامات الدولية في حماية المدنيين.**
- **انتهاك السيادة(4%)** مرتبط بالعمليات العسكرية الإسرائيلية والتركية، ويؤكد **استمرار الخروقات العابرة للحدود** دون أي مساءلة أممية فعالة.

الاستنتاج الحقوقي

1. **استمرار الارتفاع النوعي** في الانتهاكات ضد الحياة والحرية الجسدية، رغم ثبات عدد الأحداث، ما يدل على **تضاعف الانتهاكات داخل الحدث الواحد.**
2. **تحوّل تدريجي من الانتهاك الميداني المباشر إلى الانتهاك البنيوي** (الإداري والاقتصادي)، ما يجعل الانتهاكات أكثر رسوخًا وأقلّ قابلية للمعالجة العاجلة.
3. **استمرار توظيف الانتهاكات كممارسة ممنهجة للضبط الاجتماعي،** لا كاستثناء ميداني.

4. **ثبات القصور المؤسسي والتواطؤ الإداري** يؤكد أن البنية الرسمية لم تعد أداة حماية، بل باتت جزءًا من منظومة الانتهاك.
5. **من منظور القانون الدولي**، تُصنَّف معظم هذه الأفعال ضمن **الجرائم ضد الإنسانية** بحكم تكرارها واتساعها الجغرافي وتكاملها ضمن سياسة دولة واضحة المعالم.